

**كلمة معالي هند صبيح الصبيح
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة
الدولة لشؤون التخطيط والتنمية**

أمام

**الدورة 21 للفريق العامل المعني بآلية
الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق
الانسان**

28 يناير 2015 - جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انه لمن دواعي سروري في بداية هذا الاجتماع ان اتقدم باسمي ، وباسم الوفد المرافق، بالتهنئة الحارة لسعادة السفير / يواكيم روكر علي توليه رئاسة مجلس حقوق الإنسان ، وأنا على ثقة من أن ادارته الحكيمة ستسهم في تعزيز اعمال المجلس ، والتهنئة موصولة لأصحاب السعادة نواب رئيس المجلس، كما أود أن أعرب عن خالص التقدير للجهود المميزة التي تبذلها المفوضية السامية لحقوق الانسان بإدارة المفوض السامي سمو الأمير زيد بن رعد.

السيد الرئيس

لقد كان لتقرير دولة الكويت الأول وما نتج عنه من توصيات ، انعكاسات إيجابية على واقع حقوق الإنسان في دولة الكويت ، فبالرغم من أن المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان تم تضمينها في دستور دولة الكويت والقوانين الصادرة تنفيذاً له، إلا أن تلك التوصيات ساهمت في تحقيق تقدماً في هذا المجال ، سواء على مستوى منظومة القوانين والتشريعات ، أو السياسات والخطط التي اتبعتها الدولة في صون وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبالرغم من المتغيرات الاقليمية السلبية، والاضطرابات السياسية والامنية التي شهدتها الواقع الاقليمي المحيط بدولة الكويت، فقد حرصت بلادي على المضي قدماً في اضافة المزيد من الانجازات في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان.

تنظر بلادي الي الحوار التفاعلي باعتباره عملية تبادلية، تعزز التفاهم المتزايد بينها وبين الفريق العامل، وعلى هذا الاساس فإن دولة الكويت تنظر بجدية لكافة القضايا المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الانسان ، وإظهاراً لهذه الجدية فإن وفداً موسعاً من كافة أجهزة ومؤسسات الدولة قد حضر الي هنا للمشاركة في هذا الحوار التفاعلي، وهو الأمر الذي يعكس مدي جدية وحرص دولة الكويت في تنفيذ التزاماتها بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما تجدر الاشارة بأن الدولة وحرصاً منها على متابعة التزاماتها وتعهداتها الدولية الخاصة بحقوق الانسان، قامت بإنشاء لجنة دائمة (فريق عامل) ، يضطلع بمهمة الاشراف ، وإعداد كافة التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الانسان ومتابعتها ، وعلى هذا الاساس فقد تم اعداد التقرير الثاني لدولة الكويت من كافة الجهات الحكومية ، وبالتواصل والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، وجمعيات النفع العام... فهو إذاً ثمرة جهد مشترك لمختلف المؤسسات في الدولة بما في ذلك البرلمان، ضمن نهج حرص على ترسيخ الشراكة والتعاون ، وتكامل الأدوار مما أسهم في تحقيق عدداً من الاهداف ومنها ما يلي :

أولاً: في مجال الآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان :

منذ أن انتهت دولة الكويت من مناقشة تقريرها الوطني الأول أمام مجلسكم الموقر عام ٢٠١٠ ، بادرت أجهزتها التنفيذية ومؤسساتها التشريعية في إيجاد آليات وطنية تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وذلك إلى جانب ما كان قائم منها .

ويأتي في طبيعة هذه الآليات :

- لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة

- الهيئة العامة لمكافحة الفساد .

- الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة .

- الهيئة العامة للقوى العاملة

- الهيئة العامة للغذاء

هذا ولقد تولى تقريرنا الوطني الثاني والمائل بين أيديكم ، بيان اختصاصات الآليات المذكورة ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة الى أن السلطة التنفيذية قد انجزت مشروع قانون بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس ، وفي نطاق مشاريع القوانين فقد قامت السلطة التنفيذية بانجاز 3 مشاريع قوانين وردت ضمن تعهداتنا الطوعية أو التوصيات الصادرة عن مجلسكم الموقر خلال الاستعراض الدوري الشامل لتقريرنا الوطني في مايو 2010 وهذه المشاريع هي :

- مشروع قانون حقوق الطفل

- مشروع قانون محكمة الاسرة

-مشروع قانون الاحداث

حيث أحييت تلك المشاريع للبرلمان لإقرارها.

ثانياً : في مجال حقوق وتمكين المرأة :

تولي دولة الكويت حقوق المرأة ورعايتها أهمية قصوي ، أثمر عن تحقيق العديد من الانجازات اسهمت في تعزيز حقوق المرأة خلال السنوات الماضية و منها :

- تنامي حصة المرأة الكويتية في سوق العمل خلال الفترة (2010 - 2013) حيث بلغت نسبتها 51% في القطاع الخاص و45% في القطاع العام ، بينما بلغت نسبة القياديات منهن في القطاعين 20%.

- تقرير مبدأ المساواة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص و ذلك عند تماثل العمل.

- قبول المرأة للعمل في سلك القضاء ، بعد أن كان سابقاً حكراً على الرجل .

- صدور قانون جديد بشأن المساعدات العامة عام ٢٠١١ و مرسومه التنفيذي بشأن استحقاق و تقدير و ربط المساعدات العامة عام ٢٠١٣ لضمان مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع و مد نطاق سريانه للفئات الأقل دخلاً مثل الكويتية المتزوجة من غير كويتي و كذلك البالغة سن ٥٥ عاماً و أسر الطلبة ، وقد بلغت قيمة ما صرف عام 2013 على تلك الفئات أكثر من 370 مليون دولار .

- أضاف القانون رقم (2011/2) تعديلات على قانون الرعاية السكنية ، حيث تم مراعاة طلبات الإسكان الخاصة بالمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بعد حصوله على الجنسية، بالإضافة لتقديم قرض مالي سكني يقدم من بنك الائتمان الكويتي .

- كذلك وضعت دولة الكويت في خطتها الإنمائية (2016/2015 - 2020/2019) أهداف تتعلق بتمكين المرأة ورعاية قدراتها ، عن طريق مراجعة التشريعات المتصلة بالمرأة ودعم تمكينها في المجتمع و كذلك القضاء على أوجه التمييز ضدها من خلال لجنة مشتركة تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني تتولى مراجعة التشريعات القائمة واقتراح التعديلات الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين .

ثالثاً : في مجال حقوق الطفل :

اعتبر الدستور حماية الطفولة من المقومات الأساسية للمجتمع ، فمن خلالها تتم المحافظة على كيان الأسرة وتقوية أواصرها (م 9) ، وفي سياق رعاية النشئ ، ألزم الدستور الدولة أن تحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي (م 10) .

وانطلاقاً من ذلك ، واصلت الدولة جهودها في تعزيز حقوق الطفل على المستويين التشريعي والتنفيذي ، فعمدت الى رفع مستواه المعيشي من خلال إصدار قانون المساعدات العامة الجديد رقم 2011 / 12 ومرسوم استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة رقم 2013 / 23 ، و توفير بيئة حاضنة للطفل تعمل على تهيئته اجتماعياً و نفسياً و ثقافياً للمرحلة ما قبل التعليم العام و ذلك من خلال القانون رقم 2014/22 بشأن دور الحضانة الخاصة.

كما تم إعداد مشروع قانون بشأن حقوق الطفل ومشروع قانون آخر بشأن الأحداث ومشروع قانون حول الحضانة العائلية ، تضمن بمجملها تكاملاً لبيئة تقوم على احترام الطفل ورعايته في مختلف الجوانب وتأهيله ودرء خطر اساءة استغلاله وإهماله .

رابعاً : في مجال العمالة الوافدة :

تعتبر دولة الكويت من الدول الجاذبة للعمالة فأعدادها في تزايد ، حيث يناهز عدد العمالة الوافدة في القطاع الخاص فقط عدد المواطنين ، فهم يتجاوزون 1.400 مليون عامل فضلا عن العمالة المنزلية والعاملين في قطاعات اخرى في الدولة ، وهم في مجملهم يشكلون أكثر من ثلثي عدد السكان وينتمون إلى أكثر من 168 جنسية مختلفة . ويعزى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة الى جودة بيئة العمل وسياسة وتشريعا وتراعي معايير السلامة المهنية ، وحرصت الدولة أثناء مراجعتها لأنظمتها العمالية ان تضمن قانونها الجديد بشأن العمل

في القطاع الأهلي رقم 2010/6 المزيد من الحقوق والضمانات القانونية لصالح العمال والواردة تفصيلاً في تقريرنا المائل بين أيديكم .

وفي هذا السياق ، تم إنشاء هيئة عامة للقوى العاملة بموجب القانون رقم 2013/109 تتولى منفردة استقدام العمالة الوافدة بناء على طلبات أصحاب العمل وذلك لتيسير انتقالهم والتخفيف من سطوة صاحب العمل عليهم ، كما تم افتتاح في نهايات العام المنصرم المقر الدائم لإيواء العمالة الوافدة ومن يتم تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية للعمالة المنتهكة حقوقها وذلك الى حين تسوية اوضاعها ومستحققاتها مع أصحاب العمل ، ولقد تجاوز عدد من تم استقبالهم وتسوية اوضاعهم أكثر من 2800 عامل.

خامساً : في مجال معالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية :

إن دولة الكويت شملت برعايتها كل من يقطن فيها ، التزاماً منها بالمبادئ التي رسخها الدستور واحتراماً للمواثيق الدولية ، وانطلاقاً من هذا الالتزام حرصت دولة الكويت على توفير سبل الحياة الكريمة للمقيمين بصورة غير قانونية ، من خلال الرعاية والحقوق التالية :

- صدور المرسوم الأميري رقم (467 / 2010) بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية .

- صدور القرار الوزاري رقم (2011/409) الخاص بمنح الـ 2 مقيمين بصورة غير قانونية تسهيلات تمكنهم من العيش الكريم في الجوانب الآتية :

• الرعاية الصحية : حيث بلغ عدد المستفيدين حتى نهاية 2012 (56.547) فرد ، بتكلفة مالية تقدر 13,010,604 مليون دولار .

- التعليم : حيث بلغ عدد الطلبة للعام الدراسي (2015/2014) (15,105) طالب وطالبة بتكلفة مالية تقارب 16 مليون دولار .
- إصدار الوثائق الخاصة بهم ، مثل : شهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج والطلاق والإرث وجوازات السفر ورخص قيادة السيارات .
- في مجال العمل بلغ عدد الموظفين منهم حتى مارس 2014 ، 1.419 في القطاع الحكومي و630 في الجمعيات التعاونية .
- منحهم بطاقة التموين للمواد الغذائية أسوة بالمواطن الكويتي ، وقد بلغ عدد المستفيدين منهم 98,384 ألف فرد بتكلفة 2,387,464 مليون دولار أمريكي .
- رعاية ذوي الإعاقة : لقد شمل القانون رقم (2010/8) بشأن ذوي الإعاقة برعايته المقيمين بصورة غير قانونية بشكل كبير دون تمييز أو إقصاء .
- بالإضافة لما سبق يتمتع المقيمون بصورة غير قانونية بالرعاية السكنية والخدمات الاجتماعية وحق التقاضي والحريات العامة وغيرها .

سادساً : في مجال تعزيز حقوق الإنسان :

نتيجة للتطور المتسارع في منظومة قوانين ومفاهيم حقوق الانسان على المستوى الدولي ، ولماكبته هذا التطور فإن الدولة حرصت على تعزيز ونشر ثقافة حقوق الانسان بين جميع أفراد المجتمع من خلال تبني نهجاً علمياً وإعلامياً تمثل في تطبيق الخطوات التالية :

- في المجال التربوي والتعليمي ، يتم تدريس حقوق الإنسان بشكل مميز في مرحلتي ما قبل الجامعي والجامعي على حد سواء ، وذلك في إطار الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (2009 - 2014) والخطة العربية لتعزيز حقوق الإنسان (2010 - 2015) بالإضافة لتدريب المعلمين

وتتقيفهم في هذا المجال ، وإصدار كتاب عام 2013 بعنوان (الدليل الاسترشادي للتربية على حقوق الإنسان) .

- تدريب وتثقيف العاملين في سلك القضاء والقائمين على تنفيذ القانون والمشرفين على السجون، من خلال دورات علمية داخل الكويت وخارجها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

- في الإطار ذاته أدرجت وزارة الخارجية ضمن خططها التنموية ، مشروعاً كبيراً وخاصة يسعى لتأصيل مفاهيم وقيم حقوق الإنسان ، من خلال دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع جهات محلية ودولية ، بالإضافة لمشروع يقوم بإصدار كتيبات تبرز واقع حقوق الإنسان في دولة الكويت، حيث صدر منها كتابين هما (حقوق الإنسان في دولة الكويت الأسس والمرتكزات - حقوق الطفل في دولة الكويت) وجار العمل على إصدار كتاب (حقوق المرأة في دولة الكويت) وقد شارك في إعداد تلك الكتب وزارات الدولة ذات الصلة وهي (التربية - الداخلية - الشؤون والعمل - الصحة - العدل - لجنة شؤون المرأة - جامعة الكويت) .

سابعاً : في مجال التعاون مع الآليات الدورية لحقوق الإنسان :

السيد الرئيس

إن دولة الكويت حريصة أشد الحرص على تقديم تقاريرها الدورية ، انطلاقاً من التزامها بالتعهدات التي قدمتها ، وقد قامت خلال الفترة التي تلت مناقشة تقريرها الدوري الأول عام 2010 بتقديم التقارير الآتية :

1- التقرير الدوري الثاني لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مايو 2011 .

2- التقارير الدورية من الثالث الي الرابع لاتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أكتوبر 2011 .

3- التقرير الدوري الثاني لاتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أكتوبر 2011.

4- التقارير الدورية من الخامس عشر الي العشرين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أكتوبر 2012 .

5- التقرير الدوري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل في سبتمبر 2013 .

6- التقرير الدوري الثاني لاتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوفمبر 2013 .

كما تم تسليم التقرير الدوري الثالث الخاص بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في شهر نوفمبر 2014. وستقدم دولة الكويت في عام 2015 كل من التقرير الدوري الثالث للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في شهر يونيو المقبل ، والتقريرين الدورين الخامس والسادس للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في شهر أكتوبر المقبل، والتقرير الدوري الأول للاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة في شهر سبتمبر المقبل.

فيما يتعلق بطلبات المقررين فقد رحبت دولة الكويت بزيارة المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصر وذلك بعد ان اعلنت المقررة عن رغبتها في القيام بمثل تلك الزيارة خلال الفترة من شهر يناير الحالي وشهر مارس القادم . كما ان دولة الكويت اعربت ايضا عن ترحيبها بزيارة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والذي تقدم بطلب لزيارة دولة الكويت في شهر نوفمبر الماضي الا ان الارتباطات الداخلية في الدولة آنذاك حالت دون ذلك نتيجة لانشغال الجهات المعنية في اجتماعات تتعلق برئاستها للقمة الخليجية واطافة الى القمة العربية وايضا القمة الافريقية العربية، وسيجري التواصل مع المقرر عبر الوفد الدائم لتحديد موعد مناسب للطرفين .

ثامناً : المساعدات الإنسانية :

السيد الرئيس

نسجت دولة الكويت نهجاً ثابتاً يركز على أهمية تقديم المساعدات الإنسانية للدول والشعوب المنكوبة والدول الفقيرة معتمدة على بوصلة تلمس الحاجات الإنسانية الحقيقية للدول المحتاجة انطلاقاً من قناعة تامة بان قضايا حقوق الانسان لا تتجزأ وفق فلسفة لخصها امير دولة الكويت حين قال واقتبس (أن دولة الكويت ومنذ استقلالها سنت نهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية ارتكز بشكل أساسي على ضرورة تقديم المساعدات الانسانية لكافة البلدان المحتاجة بعيداً عن المحددات الجغرافية والدينية والاثنية، وانطلاقاً من عقيدتها وقناعتها بأهمية الشراكة الدولية وتوحيد وتفعيل الجهود الدولية بهدف الابقاء والمحافظة على الاسس التي قامت لأجلها الحياة وهي الروح البشرية) انتهى الاقتباس ، هذا ويشير التقرير الوطني المقدم أمامكم الي بعض من المساهمات الانسانية التي اضطلعت لها دولة الكويت ترسيخاً للمبادئ السابقة.

وفي ظل التحديات الإنسانية المعقدة التي يواجهها العالم في وقتنا الراهن الناشئة جراء حدوث العديد من الكوارث الطبيعية نتيجة لظاهرة تغير المناخ فضلاً عن نشوب العديد من الصراعات الحادة المستمرة في العديد من مناطق العالم على رأسها منطقة الشرق الأوسط وما افضت اليه من وصول اعداد النازحين واللاجئين لتلك الصراعات لأرقام عالية غير مسبوقة في تاريخنا الحديث اثرت على قضايا حقوق الانسان الامر الذي يستدعي منا التضافر والتعاون اكثر من أي وقت مضى لتجاوز هذه الكوارث الإنسانية التي يعيشها المتضررين من أبناء الشعوب المنكوبة وخاصة الشعب السوري.

وانطلاقاً من حرص دولة الكويت على بذل كافة الجهود الرامية لتخفيف حدة الازمة التي يعيشها اللاجئون والنازحون من أبناء الشعب السوري الشقيق، واستشعاراً منها بمعاناتهم وخاصة كبار

السن والأطفال منهم الذين يعيشون قسوة فصل الشتاء القارص، فقد استجاب حضرة صاحب السمو امير البلاد للدعوة التي وجهت له من قبل معالي الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر ثالث للمانحين لإغاثة الشعب السوري في دولة الكويت بتاريخ 31 مارس القادم من هذا العام، آمين ان يحقق هذا المؤتمر الأهداف المرجوة منه وان يساهم في دعم الجهود المضنية التي تقوم بها الدول المستضيفة للاجئين وتلبية نداء الأمم المتحدة الإنساني البالغ 8.4 بليون دولار امريكي لدعم الأوضاع الإنسانية في سوريا ، وانتهاز هذا اللقاء لكي اوجهه رسالة انسانية بالحث على المشاركة والمساهمة في اعمال هذا المؤتمر الانساني والذي يدخل في صميم قضايا حقوق الانسان الدولية .

والجدير بالذكر بان دولة الكويت لم تتردد في قبول الدعوتين الموجهتين من قبل الأمم المتحدة لاستضافة مؤتمري المانحين الماضيين لإغاثة الشعب السوري واللذان عقدا في دولة الكويت عامي 2013 و2014 حيث تمكن المجتمع الدولي بفضل انعقادهما من جمع تبرعات بقيمة 3.9 مليار دولار امريكي ساهمت دولة الكويت فيها بمبلغ 800 مليون دولار امريكي سلمت بالكامل للجهات الأممية الاغاثية.

هذا وتقديرا من قبل المجتمع الدولي للدور الإنساني الهام الذي قامت به دولة الكويت لمساعدة الشعوب والدول المنكوبة قام معالي الأمين العام للأمم المتحدة في التاسع من شهر سبتمبر لعام 2014 بمنح سمو امير البلاد حفظه الله ورعاه لقب قائداً للعمل الإنساني، وتسمية دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني، كما واكب هذا التكريم قيام العديد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون المساعدات الانسانية ومنظمة الهجرة الدولية واليونسيف بمنح حضرة صاحب السمو امير البلاد شهادات وجوائز التقدير عرفنا منها بعطائه المتميز الذي يقدمه سموه في المجالات الإنسانية والدور الكبير الذي تضطلع به دولة الكويت عبر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية في العديد من بقاع العالم.

السيد الرئيس

إن ما قدمته دولة الكويت في تقريرها الوطني الثاني يعكس الجهود الحثيثة لتعزيز حقوق الإنسان وصونها ، والتي لا ندعي من خلالها الكمال والمثالية ، الا أنها تمثل رغبة صادقة لتحقيق الالتزام بما ورد بالمواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان والتي صادقت عليها دولة الكويت .

كما إننا على ادراك تام بأن مسائل وقضايا حقوق الإنسان متطورة ومتغيرة تتطلب دائما تحقيق المزيد في مجال ضمانها وصونها وإتاحتها ، لذلك فإننا ندرك حجم المسؤولية التي تتحملها الدولة ، مؤكداً التزام الكويت في سعيها الدؤوب نحو التوسع في تعزيز حقوق الإنسان انسجاماً مع خططنا وأهدافنا الوطنية وتاريخنا العربي والإسلامي في ظل نظام عالمي تسوده المحبة والسلام.

في الختام السيد الرئيس

نتطلع اليوم لمناقشة التقرير المعروض أمامكم، والاستماع الي تعليقاتكم الكريمة ، مؤكداً استعدادنا التام ، للمشاركة في حوار تفاعلي مع أعضاء الوفد المرافق املين في ان نكون قد اجبنا على بعض الاستفسارات في حين سيتولى باقي اعضاء الوفد المشارك الرد عبر الحوار التفاعلي ، وذلك

التزاماً من دولة الكويت بالعمل على حماية وتعزيز وصون حقوق الانسان على المستوي الوطني ،
والاسهام في ذلك على المستوي الاقليمي والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته